Publication	Al Eqitsadia
Date	December 25, 2016
Circulation	50,000
Country	Egypt
Article Type	Health Corporate News
Headline	Companies reject 10% drug price increase and demand a 50% rise
Page	Front Page
Reporter	Abdel Nasser Mohamed

اشتعال الأزمة بين «الصحة» وأصحاب مصانع الأدوية

الشركات ترفض زيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ فقط وتطالب بارتفاعها ٥٠٪

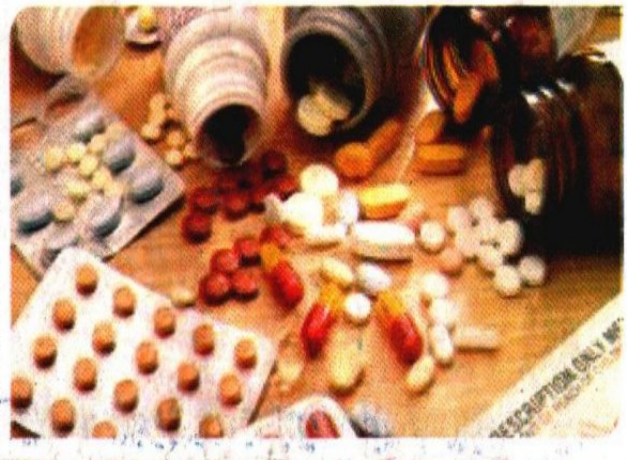

اختفاء أدوية الأورام والقلب.. وتحذيرات من كارثة خلال مارس المقبل

مصطفى محمد محمود.

اشتعلت الأزمة بين وزارة الصحة وغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، لعدم الاتفاق على صيغة مشتركة لتحريك سعر الدواء، عقب رفض غرفة صناعة الدواء، مقترح الوزارة الخاص بتحريك الأسعار ١٠٪، مؤكدة أنه لا يتوافق مع اتفاق وزير الصحة وصناع القرار في الحكومة.

وطلبت الشركات أن تكون الزيادة ٥٠٪ للجمهور، إضافة إلى نسبة تتراوح ما بين ١٥و٢٠٪ من عدد المستحضرات المسعرة لكل مصنع بعد أدنى ١٠ مستحضرات لكل مصنع، لمواجهة ارتفاع الدولار في البنوك الذي تخطى الـ١٠٠٪.

وقد طالب عدد من نواب البرلمان بضرورة الاتفاق على إجراءات حاسمة في أزمة الدواء سواء في نقص بعض الأصناف أو ما يثار عن زيادة الأسعار، حتى لو وصل الحال إلى إقالة وزير الصحة ومعاونيه بسبب عجزهم عن حل أزمة الدواء.

وطالبت اللجنة المنبثقة عن لجنة الصحة بمجلس النواب بتشكيل لجنة إدارة أزمة الدواء، تتكون من وزراء "الصحة، المالية، التعاون الدولي، الاستثمار"، على أن تعمل هذه اللجنة على إيجاد حلول فعالة لحل الأزمة.

وأشارت النائبة ميرفت موسى خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا برئاسة الدكتور محمد خليل العماري إلى أن اللجنة أوصت بتطوير شركات قطاع الأعمال ورفع الجمارك والضريبة المضافة عن مدخلات صناعة الدواء، وإلغاء رسوم الأرضيات في الجمارك على الأدوية والمواد التي تدخل في صناعتها، والبحث عن منح دولية لتطوير قطاع الأعمال، والنظر في آلية لتطوير الصادرات.

وشددت "موسى" على ضرورة عدم المساس بالأسعار قبل مراجعة المنظومة كلها، بالإضافة لتشكيل إدارة لنواقص الأدوية تصدر من خلالها بيانات بالأدوية غير المتواجدة وبدائلها، وإصدار بيان حكومي قبل رفع الأسعار لتوضيح أسباب الزيادة.

فيما طالبت اللجنة بسرعة إنشاء هيئة الدواء المصري على أن تكون هيئة مستقلة، تتولى إدارة كل منظومة الدواء.

ومن جانبها أصدرت نقابة الأطباء، بيانا علقت فيه على الأزمة، قالت فيه إنه يجب أن نسعى جميعا من أجل حلم وجود دواء مصري آمن و فعال وبتكاليف مقبولة، حيث إن هذا هو أحد الدعائم الأساسية لقدرة الدولة على تحقيق حلم المصريين بتأمين صحي اجتماعي شامل، كما أن التأمين الصحي نفسه هو أحد الروافع الأساسية التي تساعد على تشجيع وازدهار صناعة الدواء المصرية.

وأضاف بيان "الأطباء": نرجو أن تتم سرعة حل المشكلة بدون تحميل المواطن أعباء إضافية تحد من قدرته على شراء الأدوية الأساسية، مما يؤثر على المجتمع المصري برمته.

ومن جهته كشف الدكتور محيي عبيد، نقيب الصيادلة، عن أن المنظومة الدوائية في مصر تعاني من أزمة كبيرة، موضحًا أن أسعار الأدوية ما قبل يوم ١٦ مايو الماضي لم يطرأ عليها أي زيادة منذ عام ١٩٨٠، وكانت الشركات المملوكة للدولة تتكبد خسائر سنوية بسبب عدم تحريك سعر الدواء.

وأضاف "عبيد"، في تصريحات صحفية، أن نقابة الصيادلة تدخلت من أجل توفير الأدوية للمصريين بسعر منخفض، مشيرًا إلى أن وزير الصحة قام بإرسال خطاب لبعض الشركات المنتجة للأدوية بكتابة الأصناف التي تريد رفع أسعارها من أجل الاستجابة لهم ورفعها.

وأشار إلى أنه من الممكن أن تقوم الشركات المصنعة للأدوية بإرسال الأدوية للوزير التي تريح منها من أجل رفع سعرها مما يجعل الأدوية الناقصة في السوق كما هي.

ومن جانبه رصد المركز المصري للحق في الدواء، نقصًا شديدًا في المستحضرات الدوائية، مثل أصناف تخص أدوية للأمراض المزمنة، كالضغط والسكر والكبد والمحاليل الطبية وأدوية الأورام والصرع والقلب وأنواع الأنسولين ومشتقات الدم، وبعض أنواع الخيوط الجراحية، والإبر الدقيقة وأدوية التخدير.

وأوضح أنه رصد شكاوى عديدة من ١٩ محافظة، وشهادات موثقة من المرضى، مؤكداً وصول عدد الأدوية غير الموجودة لأكثر من ٢٠٠٠ صنف ٧٧٪ منها لها بدائل وذلك من أصل نحو ١٣ ألف صنف من المفترض أنها موجودة في السوق.

وأشار المركز إلى رصده توقف شركات أدوية عن توريد احتياجات المستشفيات المعهد القومي للأورام، ومستشفى الحسين الجامعي، ومستشفى قصر العيني، ومستشفى المنيل الجامعي، ومستشفى معهد ناصر ومستشفى أحمد ماهر ومستشفى الهلال، ومستشفى الأطفال الجامعي (أبو الريش المنيرة واليابانى).

وقال المركز إنه تابع اجتماعات وزارة الصحة مع شركات الأدوية دون تقارب يذكر، ودخل وزير الصحة في صراع حاد مع غرفة صناعة الدواء محاولا إجبار الشركات على إعادة العمل بكامل طاقتها حتى لا تشهد قوائم الأدوية الحيوية أي نقص كما حدث، وقام برفض اقتراحات غرفة صناعة الدواء مرتين برفع الأسعار إلى ٥٠٪ من البيع بسعر الجمهور في وقت نقل ممثلي الشركات الأجنبية العاملة في مصر الـ٢٢ معركتهم عن الزيادة إلى الاستثمار وتقاتلوا مع وزير الصناعة وأبدوا مخاوفهم من فرص تعزيز الاستثمار وهو على ما يبدو تهديدا مستترا.

ونبّه المركز إلى خطورة استمرار الوضع الحالي، وقال "استمرار الأزمة مع عدم قيام الشركات باستيراد المواد الخام لعدد من الأصناف منذ شهرين سيكون له عواقب وخيمة بدءًا من شهر مارس المقبل ستعصف بحقوق ملايين المرضى الذين أصبحوا أضعف حلقات تطاحن المصالح بين شركات الدواء ووزارة الصحة".